

نظرة في بعض الأوزان الصرفية
للدكتور جعفر عباينة
من الجامعة الأردنية

- ١ -

كان تحديد الوزن لبعض الكلمات العربية الفصيحة الجارية في الاستعمال – وما زال – مثار خلاف وجدل عميقين بين اللغويين وأرباب الصرف والنحويين.

ومن الألفاظ التي تنازع في وزنها العلماء قديماً وحديثاً صفات وأسماء ذات (منقلبة في معظمها عن صفات) مشتقة من أصول ثلاثية معتلة الوسط (يائتته أو واويتته) على شاكلة هَيْنَ وَلَيْنَ وَسَيْدَ وَمَيّتَ وَأَيّمَ وَقَيّمَ وَهَيّبَ وَصَيّبَ وَطَيّبَ وأضرابها ممّا نصّت عليه المعجمات العربية^(١).

وأقدم إشارة إلى هذه المسألة الخلافية نجدها عند سيبويه^(٢). غير أنه يُفهم ممّا جاء على لسان سيبويه أن تناول هذه المسألة والبحث فيها قد سبقا تأليفه كتابه، وأنها كانت محلّ نقاش لدى شيوخه وربما لدى طبقة العلماء التي سبقتهم.

ولم ينقض الجدل في تلك المسألة عند عصر سيبويه، بل امتد بعده زمناً طويلاً؛ حتى لقد أفرد لها أبو البركات الأنباري (من رجالات القرن السادس للهجرة) حيّزاً خاصاً في مؤلّفه "الإنصاف" جاعلاً إياها المسألة الخامسة عشر بعد المئة^(٣).

ولا غرو أن النقاش في المسألة عينها لم يُفرغ منه إلى يومنا هذا. فهذا هو ذا الشيخ محمد حسن آل ياسين، من المعاصرين، يخصّها ببحت مستقل من بحوثه^(٤).

وما حاولتنا الحاضرة إلاّ امتداد للقول في تلك المسألة، وبغيتنا أن نصل فيها إلى نتيجة مقنعة نرتضيها.

(١) أحصى منها الشيخ محمد حسن آل ياسين في لسان العرب وحده ثمانياً وسبعين لفظة. انظر بحثه "فَعِيلٌ أم فَعِيلٌ" في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ١١-١٢ (١٩٨١): ٦-١١.

(٢) الكتاب: ٣٧١/٢ - ٣٧٢.

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٥ - ٨٠٤.

(٤) هو البحث الموسوم بـ "فَعِيلٌ أم فَعِيلٌ" الذي سبقت الإشارة إليه.

لقد دارت معظم الأقوال في المسألة التي بين أيدينا حول آراء ثلاثة: يذهب الأول منها إلى أن المفردات، موضوع البحث، هي من وزن فَعِيل (بكسر العين) الخاص بالمعتل^(١)، وينصّ الثاني على أن وزنها هو فَعِيل (بفتح العين)، وقد عُذِلَ عنه إلى فَعِيل (بكسرهما)^(٢)، ويقضي الثالث بأن وزنها هو فَعِيل، أوزان كريم ورحيم، ولكن أصابه من الإعلال ما غيّر صورته الظاهرة^(٣).

وربما كان في المسألة رأي رابع، لم يُفْرَ بالذبيوع والشهرة، يُفْضِي إلى أن وزنها هو فَعِيل^(٤). بل لربما طُرِحَ في المسألة رأي خامس يَرْمِي إلى أن وزنها هو فَعِيل أو ما أشبهه، إذا صَحَّ ما أثر عن بعضهم من قولهم: إن أصل مَيّت هو مَوَيْت، بتقديم الواو التي هي عين على الياء الزائدة المكسورة^(٥).

أما الرأي الأول فهو الأشيع والأذيع، وهو رأي الخليل بن أحمد^(٦) واختيار تلميذه سيبويه^(٧). وقد عُرف بأنه رأي البصريين بعامة في المسألة^(٨).

وأما الرأي الثاني فقد ذكره سيبويه من غير عزو إلى أحد بعينه^(٩)، وكذلك فعل صاحب الإنصاف^(١٠). لكننا ألفينا الفيومي من بعد قد نصّ في "المصباح المنير"^(١١) على أن هذا هو مذهب الكوفيين^(١٢). وإذا كان ما ذكره صحيحاً فإنه مذهب القدامى الكوفيين من معاصري الخليل، لأننا

(١) انظر الكتاب: ٣٧١/٢ - ٣٧٢، والمقتضب: ١٢٤/١، والمنصف: ١٥/٢، والخصائص: ١٥٦/١، والإنصاف: ٧٩٦، والممتع في التصريف: ٤٩٨/٢، ٥٠٠، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٥٢/٣، ١٥٤، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.

(٢) الكتاب: ٣٧٢/٢، والإنصاف: ٧٩٦، والممتع: ٤٩٩/٢، وشرح الشافية: ١٥٢/٣، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.

(٣) تهذيب اللغة: ٣٦٠/٩، والإنصاف: ٧٩٥، والممتع: ٥٠١/٢، وشرح الشافية: ١٥٤/٣، وشرح المفصل: ٩٥/١٠، ولسان العرب: مادة (قوم).

(٤) انظر تهذيب اللغة: ٣٤٢/١٤.

(٥) انظر تهذيب اللغة: الموضع السابق.

(٦) انظر الكتاب: ٣٧١/٢.

(٧) وعبارة سيبويه في اختياره هي: "وقول الخليل أعجب إليّ". انظر الكتاب: ٣٧٢/٢.

(٨) انظر الإنصاف: ٧٩٦، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.

(٩) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢.

(١٠) انظر الإنصاف: ٧٩٦.

(١١) مادة (جود).

(١٢) قارن هذا القول بما سنذكره في الفقرات التالية من رأي الكوفيين المشهور في المسألة.

رأينا سيبويه يذكره في كتابه رديفاً لرأي الخليل^(١).

على أن ابن جني^(٢) وابن عصفور^(٣) وابن يعيش^(٤) قد نسبوا هذا الرأي صراحة إلى البغداديين. ولعلّه خطأ منهم؛ لأن الرأي مذكور في كتاب سيبويه، ولم يكن البغداديون في عهد سيبويه قد أنشأوا مذهبهم النحوي بَعْدُ. ولكن من الجائز أن يكون بعض البغداديين قد تمسّكوا – فيما تلا من زمن- بهذا الرأي الوارد عند سيبويه، ونافحوا عنه حتى اشتهروا به ونُسب إليهم.

وأما الرأي الثالث فيضيفه صاحب الإنصاف إلى الكوفيين دون تحديد أو تسمية^(٥). ثم هو يورد لهم، في اختيار فَعِيل وتفضيله على غيره من الأوزان، تعليلين صوتيين متباينين مطلقاً النسبة إليهم. وقد نُصّ في غير الإنصاف من المصادر على أنهما للفراء^(٦). بيد أن في "المصباح المنير"^(٧) تعليلاً ثالثاً يُسندُ إلى المنادين بفعيل دون إشارة إلى الفراء أو جماعته الكوفيين. ولعل تفسير ذلك أن مذهب الفراء في اختيار فَعِيل قد فشا في الكوفيين وغيرهم، ولكنهم اختلفوا من بَعْدُ في تعليله صوتياً؛ فمنهم من اكتفى بتعليل الفراء نفسه، ومنهم من أتى بتعليل آخر من عنده. على أن تعليل الفراء نفسه للمسألة قد اختلف بمرور الزمن، فأورد رأيين متضاربين في مناسبتين مختلفتين.

وأما الرأيان الرابع والخامس فهما ينسبان إلى جماعة من الصرفيين دون تحديد لأسمائهم أو مذهبهم النحوي^(٨).

-٣-

بعد هذا الذي أسلفنا من مقدمات نمضي إلى عرض الحجج التي ساقها كل فريق لدعم ما

-
- (١) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢.
 - (٢) المنصف: ١٦/٢.
 - (٣) الممتع: ٤٩٩/٢.
 - (٤) شرح المفصل: ٩٥/١٠.
 - (٥) انظر الإنصاف: ٧٩٦، ٧٩٥.
 - (٦) انظر تهذيب اللغة: ٣٦٠/٩، ولسان العرب: مادة (قوم)، والممتع: ٥٠١/٢، وشرح الشاقية: ١٥٤/٣، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.
 - (٧) مادة (جود).
 - (٨) انظر تهذيب اللغة: ٣٤٢/١٤.

ذهب إليه من اختيار وزن دون غيره، مستبعدين من التفصيلات مالا يضير إغفاله.

فأما أنصار فَعِيل فهم يقولون إنهم يختارون "فَعِيل" لأن الظاهر من بناء الكلمات، موضوع البحث، هذا الوزن، "والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن"^(١)، ولأن هذه الكلمات معتلة، والمعتل قد ينفرد بأبنية ليست للصحيح، فمنها فَعْلَة في جمع فاعل من المعتل نحو قاض وقضاة ورام ورماة، وهو يقابل فَعْلَة في جمع فاعل من الصحيح ككاتب وكتبة وحافظ وحفظة^(٢)، فإذا جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح، كان حمل سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت وأمثالها على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره^(٣).

وهم يفسرون الإدغام الحاصل في هذه الكلمات بأنه ناشئ عن قلب الواو ياء. فالواو المكسورة في سَيُّود ومَيُّوت وما أشبههما من الكلمات الواوِيَّة العين تقلب ياء لأنها تتلو ياء ساكنة (هي الياء الزائدة) جرياً على القاعدة الصرفية التي تقضي بقلب الواو ياء إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون^(٤). وقلب الواو ياء يتحقق شرط الإدغام، وهو وجود مثلين الأول منهما ساكن والثاني متحرك^(٥).

وغني عن البيان أن شرط الإدغام في الكلمات التي عينها ياء كَلَيْن وبيِّن يتحقق تلقائياً، وذلك باجتماع ياءين الأولى منهما زائدة ساكنة والثانية أصلية متحركة بالكسرة^(٦).

وأما أنصار فَعِيل فهم يرون أن هذا الوزن راجح على غيره، لأن له نظيراً في الصحيح؛ فقد جاء منه حَيَّرَ وصَيَّقَلَ وصَيَّرَفَ وأشباهها، لذلك ينبغي أن تكون سَيِّد ومَيِّت وطَيَّب وأضرابها على وزن فَعِيل حملاً لها على نظائرها من الصحيح^(٧). غير أن فتحة العين في فَعِيل تنقلب إلى كسرة (ربما لضرب من التوسع)، كما في أمثلة أخرى في العربية تغير فيها حركة الأصل، نحو قولهم في النسبة إلى البَصْرَةِ بصْرِي بكسر الباء، وفي النسبة إلى أُمِّيَّة أُمَوِيّ بفتح الهمزة، وقولهم دُهرِي بضم

(١) الإنصاف: ٧٩٦. وانظر أيضا الكتاب: ٣٧٢/٢، والممتع: ٥٠٢/٢.

(٢) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢، والمقتضب: ١٢٤/١-١٢٥، والمصنف: ١٤/٢، ١٦، والإنصاف: ٧٩٦، الممتع: ٥٠٠/٢-٥٠٢، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.

(٣) انظر الإنصاف: ٧٩٨.

(٤) انظر المقتضب: ١٧٢/١، والمنصف: ١٧/٢، والخصائص: ١٥٦/١، والإنصاف: ٧٩٨.

(٥) في شرط الإدغام هذا انظر الكتاب: ٣٧٢/٢-٣٧٣، وشرح المفصل: ٩٤/١٠.

(٦) انظر الممتع: ٤٩٩/٢.

(٧) انظر الإنصاف: ٨٠١، والممتع: ٤٩٩/٢-٥٠٠.

الدال للرجل المسنّ نسبة إلى الدَّهر بفتحها^(١). يضاف إلى ذلك أن كلمة عَيْن (وهي من جنس الكلمات موضوع البحث) قد جاءت على وزن فَعِيل (بفتح العين) أي على الأصل الذي ينادون به^(٢).

وتفسيرهم للإدغام في هذه الكلمات يطابق ما لدى الفريق السابق. وهو يتلخص في قلب الواو ياء، ومن ثمّ اجتماع ياءين الأولى منهما ساكنة والثانية متحركة على ما هو الشرط في الإدغام. والخلاف بين الفريقين ينحصر في حركة العين أصلاً أفتحة هي أم كسرة.

وأما أتباع فَعِيل فقد استمسكوا بالقول إن وزن سَيِّد ومَيِّت ونحوهما هو فَعِيل لا فَعِيل، ذلك أن وزن فَعِيل لا وجود له في الصحيح. والمعتل محمول على الصحيح، فلا وجود له في المعتل كذلك^(٣)، وقد زاد من استمسكهم بقولهم ذاك أنهم رأوا بعض الكلمات من هذا القبيل تجمع على أفعلاء، مثل هَيِّن وأهوناء؛ وأفعلاء – كما هو معروف- جمع فَعِيل^(٤).

ولقد أجابوا عن الإدغام في تلك الكلمات بتعليلات صوتية ثلاثة. وقد جاء في الأول منها أنهم أرادوا أن يعلّوا عين "سويد" و"موبت" وأشباههما كما أعلّت في ساد يسود وفي مات يموت فقدمت الياء الساكنة فيهما (أي ياء فَعِيل) على الواو (التي هي عين) فانقلبت الواو ياء؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشددة^(٥).

وجاء في الثاني أنهم أرادوا أن يعلّوا الواو (التي هي عين) كما أعلوها في ساد ومات فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم يسقطوها لسكونها وسكون الياء بعدها، فلما فعلوا ذلك (أي أسقطوا الألف) التبس فَعِيل بفَعْل مثل سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت (وهو مخفف فَعِيل حسب زعمهم)، "فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فَعِيل وفَعْل"^(٦)، ومن ثمّ أدغمت الياءان.

وقد ورد التعليل الثالث مطبقاً على "جويد"، وفيه أن الكسرة استثقلت على الواو في "جويد"

(١) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢، والإنصاف: ٨٠١، والممتع: ٤٤٩/٢، وشرح الشافية: ١٥٣/٣.

(٢) انظر الإنصاف: ٨٠١-٨٠٢، وشرح الشافية: ١٥٤/٣.

(٣) انظر الإنصاف، ولسان العرب: مادة (قوم)، والممتع: ٥٠٢/٢، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.

(٤) ذكر ابن يعيش في شرح المفصل (٦٦/٥) أن هذا هو احتجاج الفراء.

(٥) انظر الإنصاف: ٧٩٦، والممتع: ٥٠١/٢، وشرح الشافية: ١٥٤/٣، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.

(٦) الإنصاف: ٧٩٦، وانظر أيضاً تهذيب اللغة: ٣٦٠/٩، ولسان العرب: مادة (قوم).

فحذفت، فاجتمعت الواو وهي ساكنة والياء فقلبت الواو ياء وأدغمت الياءان^(١).

وواضح ممّا سبق أن عناية الصرفيين في التعليقات الثلاثة قد توجهت إلى الأجوف الواوي، وأنهم أهملوا الأجوف اليائي. ولكن ليس من الصعب تصور أن هذه التعليقات يمكن أن تنطبق على الأجوف اليائي بالخطوات نفسها ما خلا خطوة واحدة وهي قلب الواو ياء لأن الياء موجودة أصلاً. ومن ثمّ يجري الإدغام كما وصفوا.

وأما الرأيان الرابع والخامس فقد وردا عند الأزهري في نصّين متتابعين، وهما غير مبررين ولا مدعومين بالحجج. ويحتمل نصّاهما من التفسيرات غير ما يوحي به ظاهرهما. وقد اكتنف هذين النصّين غير قليل من الغموض والالتواء، وربما السقط والغلط من الناسخ. وسنوردهما فيما يلي بأكملهما محاولين قدر المستطاع فهم المقصود بهما.

أما النصّ الأول منهما فيمضي هكذا: "وقال أهل التصريف: مَيّت كان تصحيحه مَيّوت على فَيَعِلْ ثم أدغموا الواو في الياء. قال: فَرُدَّ عليهم وقيل: إن كان كما قلتم فينبغي أن يكون مَيّت على فَيَعِلْ، فقالوا: قد علمنا أن قياسه هذا، ولكن تركنا فيه القياس مخافة الاشتباه فرددناه إلى لفظ فَعِلْ من ذلك اللفظ لأن مَيّت على لفظ فَعِلْ من ذلك اللفظ"^(٢).

وقد يُفهم من النص أن القياس في وزن مَيّت أن يكون فَيَعِلّاً (بفتح العين) حملاً على النظير من الصحيح مثل صَيَّرَف وصَيَّقَل وحَيَّرَ وضَيَّعَم. ولكن فَيَعِلّاً حُوّل إلى فَيَعِلْ (بكسر العين) ليكون للمعتل وزن خاص به مخافة التباسه بالصحيح. ولكن طغا قلم الناسخ بكتابة فَعِلْ بدلاً من فَيَعِلْ.

وقد يكون ما أثبتته الناسخ صحيحاً وأن أصحاب هذا الرأي قالوا فَعِلّاً وهم يقصدون فَيَعِلّاً ربما لجهل منهم بأحوال الميزان الصرفي، أو ربما لأنهم رأوا في "موضع" العين من مَيّت تضعيفاً وإدغاماً فلم يبالوا أن يسألوا عن مصدر التضعيف: أهو أصلي كما في قَطَعَ وكَسَرَ أم هو نتيجة قلب الواو ياء لاجتماعها هي والياء وسبق الأولى منهما بالسكون كما في مَيّت وأشباهها. ومعنى ذلك أنهم أخذوا بالظاهر المجرّد ولم يُعَنَّوا بالتحريّ عن أصل التشديد في "موضع" العين من مَيّت، وقابلوه في الميزان بتضعيف العين. وربما دفعهم إلى ذلك أن الواو والياء – في عرف الصرفيين العرب – يجريان مجرى

(١) المصباح المنير: مادة (جود).

(٢) تهذيب اللغة: ٣٤٣/١٤

المتلين في الإدغام في مثل هذا الموضع^(١).

لذلك كله، يغلب على ظننا أنهم لم يقصدوا إلى تقديم وزن جديد في المسألة وأن مرد كلامهم إلى فَعِيل.

وأما النص الثاني منهما فيرد كالآتي: "وقال آخرون: إنما كان مَيِّت في الأصل مَوِيَّت مثل سَيِّد وسَيُّود فأدغمنا الياء في الواو وثقلناه (أي شددناه) فقلنا مَيِّت^(٢)، ثم خُفِّف فقلنا مَيِّت^(٣)".

وفي اعتقادنا أن لفظة مَوِيَّت الواردة فيه ربما كانت خطأ من الناسخ لأن الكلمة المشبَّه بها وهي سَيُّود قد وردت بتقديم الياء على الواو التي هي عين، أو أن قائلها قد تسرع عند إطلاقها ولم يتنبَّت من كلامه. بل ربما كان الأمر بمجمله تسمَّحاً ممَّن ينسب إليه القول ذلك أنه رأى الواو، أينما كان موضعها، تقلب ياء إذا اجتمعت هي والياء وسبقت إحداهما بالساكن. ولمَّا كانت النتيجة واحدة، وهي مَيِّت، في كلتا الحالتين أسبقت الواو الياء أم تأخرت عنها. لم يضره أن يقول إن أصل مَيِّت هو مَوِيَّت. وهذا في نظرنا أرجح من القول بأنه قصد إلى طرح وزن جديد في المسألة هو فَعِيل أو ما أشبهه. فمآل كلامه إذاً إلى فَعِيل.

ومهما يكن من أمر فإن الرأيين الأخيرين لم يشتهرا وظلاً محصورين في أصحابهما لم يتعدياهما. ولربما كانا صورة من صور الحجاج الصرفي في هذه الكلمات موضع البحث، وهو حجاج ولج فيه – على حد سواء – المتقنون وغير المتقنين والمتمكنون من الصرف وغير المتمكنين.

- ٤ -

لم يكتف كل فريق بالدفاع عن رأيهم والتمسك به، بل شهبوا سلاحهم في وجه مخالفهم من الفرقاء الآخرين.

فقد اعترض المنادون بفَعِيل على أصحاب فَعِيل بأن في تعليلهم القاضي بتقديم الياء الساكنة

(١) انظر شرح المفصل: ٩٤/١٠.

(٢) وردت هذه الكلمة أصلاً مضبوطة بفتح الياء المشددة، أي مَيِّت. والصواب هو ما أثبتناه نحن لأنه أليق بسياق النص.

(٣) تهذيب اللغة: ٣٤٢/١٤

(ياء فَعِيل) على الواو قلباً مكانياً لا نظير له في أقيسة الكلام العربي، ذلك أن ياء فَعِيل لا تتقدم على عينه في شيء من الصحيح. فكيف يجيزون أن يكون قلب في المعتل دون الصحيح، ثم ينكرون مع ذلك أن يكون للمعتل بناء لا يوجد مثله في الصحيح، كَفَعِيل، مثلاً^(١)؟

وقد اعترضوا أيضاً على تعليلهم الثاني القاضي بقلب الواو ألفاً ثم حذفها وتعويض ياء مكانها لنلا يلتبس فَعِيل بِفَعْل قائلين: لو كان هذا التعليل صحيحاً لكان ينبغي منعاً للالتباس ألا يجوز في فَعِيل التخفيف فيقال سَيِّد ومَيِّت وهَيِّن (على وزن فَعْل). لكن التخفيف – كما هو معلوم – جائز في فَعِيل بالإجماع^(٢).

ومما اعترضوا به على أصحاب فَعِيل أن فَعِيلاً لم يجئ على الأصل في موضع، فلم يسمع مثلاً نحو سَوِيد وجَوِيد، وأنه لم يجئ ممّا عينه ياء ولامه حرف صحيح، فليس في كلام العرب مثل كَيْبِل، عِلِي حِين أن كلمات هَذَا الباب تكون من الأجوف اليائي كما تكون من الأجوف الواوي^(٣).

وقد نازع ابن يعيش أصحاب فَعِيل كذلك في استدلالهم بجمع بعض الكلمات موضوع البحث على أفعلاء بقوله: إنه "لا دليل في ذلك؛ لأنهم قد يجمعون الشيء على غير بابه. ألا تراهم قالوا شاعر وشُعراء وجاهل وجُهلاء، وإنما فُعلاء بابه فَعِيل نحو كُرَماء ولُؤماء. فكذلك ههنا"^(٤).

واعترض المنادون بِفَعِيل أيضاً على أصحاب فَعِيل (بفتح العين) فقالوا: لو كان الوزن فَعِيلاً لما اطردت الكسرة في سَيِّد ومَيِّت وهَيِّن وأضرابها، ولكان ينبغي أن يقال سَيِّد ومَيِّت وهَيِّن. ولما كانت الكسرة ملازمة لهذه الكلمات مطردة فيها لم يبق لهؤلاء حجة في أن أصلها فَعِيل، ثم استعاضوا بالكسرة عن الفتحة^(٥). وما استأنسوا به من كسر الباء في المنسوب إلى البصرة، وفتح الهمزة في المنسوب إلى أمية، وضمّ الدال في المنسوب إلى الدهر هو احتكام إلى الشاذ الذي لا يقاس عليه، وكذلك ما استشهدوا به من مجيء عَيِّن على فَعِيل؛ فهو استمساك بمثال واحد شاذ لا يعتد به في المعتل، تماماً كما لا يعتد بمجيء صَيِّقِل (بكسر القاف) في الصحيح، حسب ما رواه

(١) انظر الإنصاف: ٨٠١، ٨٠٢، والممتنع: ٥٠٢/٢، وشرح الشافية: ١٥٤/٣.

(٢) انظر الإنصاف: ٨٠٢-٨٠٣.

(٣) انظر الممتنع: ٥٠١/٢.

(٤) شرح المفصل: ٦٦/٥.

(٥) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢، والمنصف: ١٦/٢-١٧، والإنصاف: ٨٠٣-٨٠٤، والممتنع: ٥٠٠/٢.

الأصمعي^(١).

غير أن أنصار فَعِل لم ينجوا هم أنفسهم من الطعن فيما ذهبوا إليه. فقد اعترض عليهم – كما مرّ بنا – أصحاب فَعِيل وفَعِل بأنه لا وجود لِفَعِيل في الصحيح، وبالتالي لا وجود له في المعتل، لأن المعتل محمول على الصحيح^(٢).

(١) انظر الإنصاف: ٨٠٣-٨٠٤.
(٢) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢، والمنصف: ١٦/٢، والإنصاف: ٧٩٦-٨٠١، والممتع: ٥٠٢/٢ وشرح المفصل: ٩٥/١٠، ولسان العرب: مادة (قوم).

لم يبق علينا بعد أن بسطنا آراء الجماعات المتنازعة وألوان حجاجها واعتراضاتها بعضها على بعض - سوى أن نمضي إلى تعيين وزن من الأوزان المقترحة في المسألة التي بين أيدينا.

وقد رأينا فيما سبق أن ما أسميناهما بالرأيين الرابع والخامس هما قولان منفردان ينحصران في أصحابهما، ولم يشتهرا اشتهار غيرهما. وقد رددناهما - على ما في نصيهما من الغموض وربما السقط والغلط - إلى القول بفَيْعِل. رجّحنا هذا على القول بأنهما يطرحان وزنين مستقلين في المسألة. وقلنا إن أصحابهما يطلقون "فَعِل" وهم يريدون "فَيْعِل"، ويقولون "مَوَيْت" على وزن فَعِيل (وإن لم يذكره لفظاً) وهم يقصدون "مَيَّوت" على وزن فَيْعِل، بناء على قرائن بيّناها في موضعها. ولا شك أن أصحابهما لم يكونوا ذوي قدم راسخة في الصرف، وإلا لما ساووا "مَوَيْت" بـ "سَيُود"، ولما اقترب القائلون بفَعِل الإدغام في الوزن الصرفي حيث يجب الإظهار (أي عدم الإدغام وتمثيل الزائد بلفظه) منعاً للخلط والاضطراب. فها هو ذا ابن جني ينبّه إلى أنه لا بد من الإظهار في الوزن في هذا ونحوه حتى يمثل حال الموزون خير تمثيل فلا يلتبس بغيره. ونصّ كلام ابن جني في هذا الشأن هو: "وتقول في تمثيل عُزْد: فُعْل ... وهذا لا بد أن يكون هو ونحوه مظهرأ، ولا يجوز إدغام النون^(١) في اللام^(٢) في هذه الأماكن، لأنه لو فُعِل ذلك لفسد الغرض^(٣) وبطل المراد المعتمد؛ ألا تراك لو أدغمت نحو هذا للزمك أن تقول في مثل عُزْد: إنه فُعْل، فكان إذاً لا فرق بينه وبين فُمْدَ وعُتْلَ وصُمْلَ^(٤)"^(٥).

لذلك، سننحي هذين الرأيين عن سبيلنا، ونمضي إلى البحث في الآراء الثلاثة الباقية التي انعقدت عليها معظم الأقوال. ونحن نبدأ بالموازنة بين فَيْعِل (بفتح العين) وفَيْعِل (بكسر ها). فما الذي نختاره منهما لو انحصر القول فيهما وحدهما؟

لا شك أننا سنختار فَيْعِلاً (بكسر العين) لأننا رأينا الدلائل والقرائن ترجحه على فَيْعِل. ومنها اطراد الكسر ولزومه في هذا الباب. فالعدول عن الفتح إلى الكسر وتغيير الحركة قد يأتيان لضرب

(١) يقصد النون في فُعْل، وهي زائدة كالياء في فَيْعِل.

(٢) أي الحرف الثالث الأصلي.

(٣) والغرض هو تمثيل حال الموزون.

(٤) اللام في هذه الكلمات مضعفة أصلاً.

(٥) الخصائص: ٩٦/٣ - ٩٧.

من التوسع في كلمة أو كلمتين أو في عدد محدود من الكلمات، ولكن لا يمكن أن يكونا بهذا الاطراد أو اللزوم حتى أصبح الكسر علماً على باب أو وزن بأكمله. فمتى اطردت حركة في وزن ما دلّ ذلك على أنها جزء أصيل فيه. ولو كان الأصل في سَيِّد "سَيِّد" وفي مَيِّت "مَيِّت"، وكذلك باقي الباب، لما عدلوا عن الفتح إلى الكسر، إذ ليس في الفتح ثقل وليس من سبب صوتي يحمل على تحويله إلى الكسر. وما استشهدوا به من مجيء عَيَّن وحدها بفتح الياء المشددة هو من قبيل الشاذ الذي لا يلتفت إليه إذا ما قيس بعشرات الكلمات التي جاءت بكسر ها. ولا وجه للاستئناس بالشاذ من مثل بَصْرِي وأموي ودُهْرِي، لأنه من القياسات الضعيفة التي لا تستند إلى حقائق لغوية ملموسة.

زد إلى ذلك أنه لا ينكر أن يكون للمعتل أوزان مخصوصة؛ فقد جعلوا فُعْلة في جمع فاعل من المعتل كقاضٍ وقُضاة يعاقب فُعْلة في جمع فاعل من الصحيح ككاتب وكتبة^(١). وقد قالوا في جمع قَرِيّة قُرَى على فُعْل، ولا يجمع فَعْل من الصحيح على فُعْل (بضم الفاء) أصلاً^(٢)، وقد جمعوا فَعِيلاً من المعتل على أَفْعِلَاء، كذكيّ وأذكياء، لكنهم جمعوا فَعِيلاً من الصحيح على فُعْلَاء، كبخيل وبُخلاء.

ومن ينقب في كتب الصرف لن يجد أمثلة أخرى. فمن ذلك أن مصدر فَعَّل من معتل اللام ليس تفعيلاً كما هو في الصحيح بل تَفْعِلة، وأن مصدر أَفْعَلَ واستَفْعَلَ من معتل العين ليس إفعالاً واستفعالاً بل هو إفالة واستفالة^(٣).

ومما يقوّي اختيارنا فَعِيلاً كذلك أن أصحاب فَعِيْل أنفسهم يقرّون بوجود فَعِيْل في نهاية الأمر. والفرق بينهم وبين أصحاب فَعِيْل هو أن الأخيرين يقولون إنه وجد هكذا في أصل وضعه وأصحاب فَعِيْل يقولون إنه أصبح هكذا نتيجة قلب الفتحة كسرة. فإذا أهملنا النظرة التاريخية وفكرة الأصل، وأخذنا بما هو واقع وحاصل فلا خلاف بينهما، لا سيّما أن تحليليهما الصوتيين للإدغام في الباب كله متطابقان. فكلا الفريقين يقول بتحويل الواو (التي هي عين) ياء ثم إدغامها في الياء الساكنة الزائدة قبلها.

وإذا اخترنا فَعِيلاً وفضلناه على فَعِيْل نكون قد ضيقنا نطاق الاختيار وجعلناه محصوراً في

(١) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢، والمنصف: ١٤/٢، ١٦، والإنصاف: ٧٩٦، والممتع: ٥٠٠/٢.

(٢) انظر الممتع: ٥٠٠/٢.

(٣) إن فكرة الحذف والتعويض بالتاء في المصادر تَفْعِلة وإفالة واستفالة لا تنفي ما نذهب إليه في مجمله، وهو أن المعتل قسم على حياله.

فَعِيلٌ وفَعِيلٌ، حسب.

فما الذي نختاره منهما؟ أترانا نعود ثانية إلى ترجيح فَعِيل؟
قبل الإجابة عن هذا التساؤل يحسن بنا أن نستذكر الحجتين اللتين ذكرهما القدماء في تفضيل فَعِيل، وهما: أنه لا وجود لَفَعِيل في المعتل (حملاً على الصحيح)، وورود بعض كلمات الباب محمولة في الجمع على فَعِيل نحو هَيِّنْ وأهوناء؛ كما يحسن بنا أن نذكر، إضافة إلى الحجتين السابقتين، القرائن التي ساقها أحد الباحثين المحدثين^(١) في ترجيح فَعِيل على فَعِيل، وذلك لكي يتسنى لنا الرد عليها جميعها. وهذه القرائن المشار إليها هي: ما ذكره سيبويه وابن سيده^(٢) من أن العرب قد أجروا فَعِيلًا مجرى فَعِيل، وجعلوا المَيِّتَ والرَّيْضَ بمنزلة السديس والجديد؛ وكون المفردات موضوع البحث تحمل معنى الفاعل ومعنى المبالغة فيه، وذلك مدلول صيغة فَعِيل؛ وجمع سَيِّد على سادة - تقدير فَعْلَة - كسرى وسرارة، وجمعه على سيائد كما جمع أَفِيلَ وَتَبَّيعَ (من الصحيح)^(٣)، وكذلك جمع عَيْلَ على عيائل وَخَيَّرَ على خيائر^(٤)، وذلك كله من شؤون فَعِيل؛ وذهاب الفراء إلى ذلك " - وهو من هو -".

أما إنكار وجود فَعِيل في المعتل فيرد عليه بمثلهما رَدُّنا السابق على أصحاب فَعِيل. وأما الاحتجاج بالجمع فيرد عليه بقولنا: إنهم قد حملوا هذا الباب في الجمع على فاعل كما حملوه على فَعِيل فجمعوه سلامة مثل مَيِّتَ ومَيِّتُونَ حملاً على ضارب وضاربون، وكسروه على أَفْعَال فقلوا مَيِّتَ وأموات كما قالوا شاهد وأشهد، وعلى فَعَال فقلوا جَيِّدَ وجياد كما قالوا قائم وقيام، وعلى فَعْلَة فقلوا سَيِّدَ وسادة كما قالوا قائد وقادة^(٥).

على أن الاستدلال بجمع التكسير هو برهان ضعيف وحجة غير مستحكمة، لأن جمع التكسير ليس قياساً كله وهو موطن للشذوذ^(٦)، ويكثر فيه الحمل على المعنى وعلى اللفظ^(٧).

-
- (١) الشيخ آل ياسين في بحثه السالف ذكره (ص: ١٩).
 - (٢) إشارة إلى قول سيبويه في الكتاب (٢١١/٢) وابن سيده في المخصص (١٦٦/١٠): إن مَيِّتًا (مخفف مَيِّت) وَرَیْضًا يستوي المذكر والمؤنث فيهما فلا تدخل مؤنثهما التاء.
 - (٣) إشارة إلى ما في لسان العرب: مادة (سود).
 - (٤) إشارة إلى ما في الكتاب: ٣٧٣/٢ - ٣٧٤.
 - (٥) انظر شرح المفصل: ٦٥/٥ - ٦٦.
 - (٦) قارن قولنا هذا برد ابن يعيش على الفراء في مسألة استدلاله بجمع هَيِّنَ على أهوناء. وقد مضت الإشارة إليه.
 - (٧) انظر أمثلة من ذلك في شرح المفصل: ٨١/٥ - ٨٢.

وأما الاستواء في التذكير والتأنيث فهو قليل في هذا الباب. ويدلّ على قلّته قول ابن يعيش^(١) في معرض حديثه عن فَعِيل: "فالباب فيه والكثير أن يجمع جمع سلامة لأنه صفة تدخل مُؤَنَّثُهُ التاء للفرق، من نحو مَيّت ومَيّتة وَبَيّع وبَيّعة". وهو يكاد ينحصر في كلمتين من هذا الباب هما مَيّت (مخفّف مَيّت) ورَيّض. وواضح أنه لا يمكن الركون إلى مثالين (أو نحوهما) لإقامة حكم قاطع في حمل الباب كله على فَعِيل. وأما كون المفردات موضوع بحثنا تحمل معنى المبالغة وأن ذلك مدلول صيغة فَعِيل فيرد عليه بما ذكر في سيبويه من أن فَعِيلاً هو أيضاً بمنزلة فَعَال^(٢). وفَعَال – كما هو معروف – أدخل في باب المبالغة والتكثير من فَعِيل. غير أن دلالة هذا الباب على المبالغة ليست مطردة. فكلّمة صَيّب – مثلاً – تعني ذا صَيّب (أي مطر^(٣))، ولا يقصد بها أكثر من الوصف بذلك دون نظر إلى مبالغة أو غيرها.

وأما كون فَعِيل هو اختيار الفراء "وهو من هو" فالرد عليه بأن يقال إن فَعِيلاً هو رأي الخليل وقوله واختيار تلميذه سيبويه "وهما من هما" أيضاً. لكن مسائل الصرف كما يقول ابن جني^(٤): "موضع إنما يُثَاحَك فيه إلى النفس والحسّ ولا يُزَجَع فيه ... إلى سابق سنّة ولا قديم ملة". ومهما يكن من أمر، فإن الرأي الحاسم والقول الفصل في المسألة هما لعلم الأصوات. وسنرى كيف أن مناقشة التعليقات الصوتية التي أتى بها أصحاب فَعِيل ستحملنا على اختيار فَعِيل دون فَعِيل.

ولا بد لنا قبل الخوض في تلك التعليقات أن نسوق بعض الحقائق المقررة في علم أصوات العربية.

أولى هذه الحقائق أن حروف المدّ، أي الألف والواو والياء المديتين، هي حركات طويلة^(٥)؛ فالألف هي فتحة طويلة، والواو المديّة هي ضمّة طويلة، والياء المديّة هي كسرة طويلة، إذ يتحدّ كل زوج منها في المخرج والصفات، ويختلفان في الكمية أو مُدّة النطق.

(١) شرح المفصل: ٦٥/٥.

(٢) انظر الكتاب: ٢١٠/٢، وقد نصّ الشيخ آل ياسين في بحثه المذكور (ص: ١٨) على ذلك.

(٣) انظر المصباح المنير: مادة (صوب).

(٤) الخصائص: ٣٦٢/٢.

(٥) انظر اللغة العربية معناها ومبناها: ٧٠، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٢، والخصائص: ٣١٥/٢ - ٣١٦، ٣١٨، ٣٢٧، ١٢١/٣، وسر الإعراب: ١٩/١ - ٢٠.

والفرق بين الواو والياء المديتين والواو والياء اللينتين^(١) هو أن الأخيرتين تضارعان في بناء الكلمة وتركيبها المقطعي غيرهما من الحروف الصالح (أو ما يسمّى بالصوامت^(٢))، فتكونان أصلاً من أصول الكلمة، وتغلقتان مقطوعاً كما في قَوْمٌ ونبئت، وتفتتحان آخر كما في ورقة ويسار. وهما قابلتان للإسكان والتحريك، وتسبقهما الحركة. لكن الواو والياء المديتين لا تكونان أصلاً من أصول الكلمة، ولا تغلقتان مقطوعاً أو تفتتحان، ولا تقبلان الحركة لا قبلهما ولا بعدهما لأنهما في حقيقة أمرهما حركتان طويلتان خالصتان^(٣). والحركة – كما هو معلوم – لا تقبل الحركة^(٤) طويلة كانت أم قصيرة من جنسها أو من غير جنسها، بل لا بد – حسب ما يتطلبه البناء المقطعي للكلمة العربية – من وجود حرف صحيح يفصل بينهما. ولأنهما لا تقبلان الحركة كاللينتين وصفهما القدماء بأنهما ساكنتان. غير أن اعتراضنا على هذا هو أن الحركة لا يمكن أن توصف بالسكون.

وثانية هذه الحقائق أن حروف المدّ لا يمكن أن تُسبق بحركات من جنسها كما ذهب إليه القدماء^(٥). فالياء المديّة لا تسبق بكسرة، والواو المديّة لا تسبق بضمة، والألف لا تسبق بفتحة؛ لأن حروف المدّ هي نفسها حركات طويلة صرف. والحركة كما قلنا لا تقبل الحركة ولا تدخل عليها.

وثالثة هذه الحقائق أن حرف المدّ قد يساوي كميّاً حركة قصيرة وواواً أو ياء^(٦) لينّة. فالياء المديّة تساوي كميّاً كسرة وياء لينّة، والواو المديّة تساوي ضمة وواواً لينّة، والألف تساوي فتحة وياء أو واواً لينّة.

(١) انظر في الفرق بين حروف المدّ وحروف اللين: اللغة العربية: ٦٨ - ٧٣، ودراسة الصوت اللغوي: ٢٨٣ - ٢٨٤، وعلم اللغة العام (القسم الثاني: الأصوات): ٧٥ - ٨٦، ١٣٢ - ١٣٥، والأصوات اللغوية: ٤٣ - ٤٤. وينبغي التنبيه إلى أن الألف ليس لها مقابل لينّ كالواو والياء المديتين، فلا تكون إلا حرف مدّ (انظر اللغة العربية: ٧٢ - ٧٣، والمنهج الصوتي: ٣٢).

(٢) نعني بالصالح أو الصوامت هنا ما يقابل الكلمة الإنجليزية Consonants. وهي تشمل - بالطبع - الواو والياء اللينتين، وإن كانتا أكثر الصوامت تغييراً وتقلباً حتى شاع وصفهما بالاعتلال. وقد خرج بهذا التحديد الواو والياء المديتان لأنهما تنتميان إلى فصيلة أخرى من الأصوات هي الصوائت: Vowels. انظر اللغة العربية: ٦٨، ٧٢ - ٧٣، وعلم اللغة العام: ٨٣ - ٨٦.

(٣) مما يدل على أنهما حركتان خالصتان أنه لا يحدث أي احتكاك عند النطق بهما، ويكون مجرى الهواء معهما متسعاً جداً، بخلاف اللينتين اللتين يضيق مجرى الهواء لدى النطق بهما، ونسمع لهما نوعاً ضعيفاً من الحفيف. انظر الأصوات اللغوية: ٤٣.

(٤) انظر الخصائص: ٣١٩/٢.

(٥) انظر الخصائص: ٣١٥/٢، ١٢٠/٣ - ١٢١، وسر صناعة الإعراب: ٢٠/١، ٢٢، ٥٨ - ٦٠.

(٦) انظر اللغة العربية: ٧١، ودروس في علم أصوات العربية: ١٣٨ - ١٣٩، ١٦٦ - ١٦٧.

يشهد لذلك، من ناحية، انقلاب الكسرة والياء اللينة ياءً مدية في ميقان، وانقلاب الضمة والواو اللينة واواً مدية في سوق، وانقلاب الفتحة والواو أو الياء اللينة ألفاً كما في مَلْهُوْ وَمَبْنِيْ. ويشهد له، من ناحية أخرى، انقلاب الواو المدية في مَدْعُوْ إلى ضمة وواو لينة ساكنة تدغم في الواو الأصلية التي هي لام الكلمة (لتوفر شرط الإدغام)، وانقلاب الياء المدية في قاضِيٍّ^(١) إلى كسرة وياء لينة ساكنة تدغم في ياء المتكلم، وانقلاب ألف المقصور عند بني تميم^(٢) إلى فتحة وياء لينة ساكنة تدغم في ياء المتكلم كما في هَوَيْ^(٣)، وغير ذلك من مئات الأمثلة. والشرط في نحو هذا أن يسبق المدُّ حرف اللين وأن يكونا متصلين في الكلمة الواحدة أو ما يشبه الكلمة الواحدة^(٤).

والحقيقة الرابعة أنه لا يكون إدغام بين حرف مد وواو أو ياء لينة، نظراً لاختلاف طبيعتهما؛ فحرف المدّ هو حركة خالصة وحرف اللين هو حرف صامت (كالسين والصاد والجيم وإن كان كثير التغيّر والتقلّب حتى أطلق عليه لقب المعتل). فلا بد من انقلاب حرف المد، أولاً، إلى حركة قصيرة وحرف لين يماثل حرف اللين الذي يتلوه (إن واواً فواو، وإن ياء فياء) حتى يتم الإدغام. وقد مرّت أمثلة من ذلك، وقلنا إن الشرط فيها وفي نحوها أن يسبق المدُّ اللين وأن يكونا متصلين.

والحقيقة الخامسة أن القاعدة الصرفية المشهورة التي تقضي بقلب الواو ياء إذا اجتمعت واو وياء وسبقت إحداها بالسكون، ثم إدغامهما – لا تنطبق على اجتماع واحدة من الواو أو الياء المديتين مع أخرى من اللينتين، لما ذكرناه من اختلاف طبيعتهما؛ فحرف المدّ هو حركة طويلة صرف، وحرف اللين هو حرف صامت. ولا بد لتطبيق هذه القاعدة من كون الواو والياء لينتين.

ولنمسك الآن – على هدى الحقائق السابقة – بالتعليل الأول الذي أتى به أصحاب فَعِيل، وهو القائل بتقديم ياء فَعِيل الساكنة على العين (التي هي واو). وواضح أنهم قالوا بتقديم الياء المدية (وهي ساكنة في عرفهم) حتى تنهياً عندهم البيئة المناسبة لقلب الواو ياء، ومن ثم اجتماع ياءين، الأولى منهما ساكنة (وهي المدية) والثانية متحركة (وهي المنقلبة عن واو) لتحقيق شرط الإدغام. ولنا على هذا التعليل ثلاثة اعتراضات، أولها: أن الواو في مثل هذه البيئة لا تقلب ياء لأن الياء التي تسبقها ليست لينة بل مدية. والثاني أن الياء المدية لا تدغم في الياء اللينة، لأن

(١) مؤلفة من كلمة قاضي مضافة إلى ياء المتكلم.

(٢) انظر شرح ابن عقيل: ٩٠/٢.

(٣) ونحو ذلك يجري في أَدَيَّ وعليَّ وإلَيَّ.

(٤) قارن قولنا هذا بما في المقتضب: ١٧٢/١، ١٧٥، ١٧٦.

الياء المدية كما قلنا هي حركة طويلة ولا تدغم في حرف اللين. والثالث هو أن القول بتقديم الياء المدية (ياء فعيل) خارج على أقيسة العربية، ذلك أن تلك الياء هي علامة الوزن، وتقديمها اعتباطاً يؤدّي إلى طمس معالمه وانمحاء أثره وفساد الغرض الذي دخلت الوزن من أجله.

ولنفرض جدلاً أنه كان ثمة تقديم للياء وقلب للواو ثم إدغام، فكيف نحصل على هَيِّن من "هَوَيْن" وسَيِّد من "سَوِيد"؟ لا شك أن "هَوَيْن" و"سَوِيد" ستصحبان بعد التقديم "هَيَّون" و"سَوِيد"، أي بانقلاب الياء المدية إلى ياء ساكنة حتى يمكن قلب الواو ياء والمحافظة على فتحتي الهاء والسين، فاللينة تقبل الفتححة قبلها^(١)؛ وبقىاء الكسرة (التي تصوروها تسبق الياء) بعد الواو حركة لها. لأن هذه الكسرة لو انتقلت مع الياء ل بقيت الواو الساكنة، وكذلك الياء التي ستقلب إليها، فينخرم بذلك شرط الإدغام لأن المثل الثاني ساكن. ويؤيد افتراضنا هذا أن ابن يعيش يقول في شرح المفصل^(٢): "وذهب الفراء إلى أنه (أي وزن هذا الباب) فَعِيل، أعلّت عين الفعل منه في مات يموت وصاب يصوب بأن قدموا الياء الزائدة وأخرت العين فصار فَعِيل كما قلتم (والخطاب لأصحاب فَعِيل)، إلا أنه منقول محوّل من فَعِيل، ثم قلبت الواو ياء كما ذكر (أي عند أصحاب فَعِيل)". ومعنى هذا أنهم قد عادوا فقالوا بِفَعِيل، ولكن من طريق ملّتو مخالف للمألوف في صرف العربية وأصواتها. ويؤيده أيضاً أنه لو ظلت الياء المدية (ياء فَعِيل) بعد نقلها على مدّها لما قويت فتحة الفاء على البقاء، ولحلت محلّها الكسرة لمناسبة الياء المدية، وكان الناتج "هَيِّن" و"سَيِّد" وأشباههما.

وليس ثمة دليل على أن الياء المدية التي قُدّمت اعتباطاً قبل الواو انقلبت إلى كسرة وياء لينة ساكنة، ثم انقلبت الواو ياء، وأدغمت الياءان؛ إذ لو حصل ذلك لما صمدت الفتحة كذلك بوجود الكسرة بعد الفاء، ولكان الناتج أيضاً – بعد الإدغام – "هَيِّن" و"سَيِّد" وأمثالهما ممّا يخالف المستعمل في هذا الباب، وهو بفتح الفاء.

ولنتنقل الآن إلى تعليلهم الثاني، وهو القائل بقلب الواو في مثل "سَوِيد" و"هَوَيْن" ألفاً ثم

(١) انظر الخصائص: ١٣١/٣.

(٢) ٩٥/١٠.

حذفها لالتقاء الساكنين^(١)، ثم إدخال ياء مكان الألف^(٢) لكي يكمل بناء الحرف فلا يلتبس بفعل^(٣).

ويُعتَرَض على هذا التعليل بعدة أمور. أولها أن البيئة الصوتية في فَعِيل غير صالحة لقلب الواو ألفاً. فهي تنقلب ألفاً إذا تحركت وانفتح ما قبلها. فما حركتها هنا؟ يُفهم من قول القدماء إن المد يُسبِقُ بحركة من جنسه أن ثمة كسرة قبل الياء المدية (ياء فَعِيل)، وهي تتلو العين (أي الواو) مباشرة فيمكن افتراض أن الواو محركة بها. لكن هذه الكسرة لا وجود إلا في ذهن الذين افترضوا ذلك. فما حركة الواو، إذاً؟ إنها الحركة (بل قل الكسرة) الطويلة التي تليها وهي الياء المدية. وبذلك تكون البيئة هنا غير مناسبة لقلب الواو ألفاً، لأن الواو إذا تلاها حرف مدّ لم تقلب ألفاً حتى لو كانت مسبقة بفتحة. فنحو طويل وقويم لا تقلب واوه ألفاً على الرغم من انفتاح ما قبلها. والسرفي ذلك أن حركة الواو طويلة لا قصيرة^(٤).

والأمر الثاني هو وقوعهم في الخطأ حينما قالوا باجتماع حرفي مدّ هما الألف والياء، إذ إنّ حروف المد هي حركات طويلة كما قد تقرر؛ والتركيب المقطعي للغة العربية لا يسمح بوجود حركتين متتاليتين (طويلتين أو قصيرتين) دون فاصل بينهما. وقد وقعوا في خطأ آخر حينما قالوا إن هذين الحرفين ساكنان.

والأمر الثالث أن الإدغام غير جائز هنا حتى لو قلنا بإدخال ياء لينة ساكنة مكان الألف وذلك لسببين: الأول ما قلناه من أنه لا إدغام بين حرف مد وحرف لين، وبخاصة إذا كان حرف اللين يسبق حرف المد. والثاني هو قول القدماء إن المدّ تسبقه حركة من جنسه. ومعنى هذا أن ثمة كسرة قبل ياء فَعِيل تعترض ما بينها وبين الياء المدخلة. وإذا اعترضت الحركة بين المثاليين بطل الإدغام لأن المثل الأول لا يكون ساكناً^(٥).

ولو قلنا إن الكسرة السابقة للياء المدية قد سقطت بقلب الواو ألفاً ثم حذفها، لانتفى الإدغام كذلك – حسب معايير القدماء أنفسهم- نظراً لاجتماع ساكنين: الياء اللينة المدخلة والياء المدية.

(١) وهما الألف والياء المدية.

(٢) ترى ما عساهم يقولون في الكلمات اليائية العين مثل لَيْنَ وبَيْنَ (وهما من لَيْنَ وبَيْنَ حسب رأيهم)؟ يقولون فيها أيضاً بقلب الياء ألفاً ثم حذفها وإدخال ياء جديدة مكانها؟

(٣) ثم يتم الإدغام بين هذه الياء وياء فَعِيل كما هو مفهوم بالطبع.

(٤) انظر دروس في علم أصوات العربية: ١٣٨.

(٥) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢ - ٣٧٣، والخصائص: ٣٢٢/٢.

وليس ثمة دليل على انقلاب ياء فعيل إلى كسرة وياء لينة ساكنة، لأن اللين يسبق المدّ. وحتى لو قلنا بذلك لما صار إدغام أيضاً، لأن الكسرة ستكون حاجزاً بين الياء المدخلة والياء الأخرى يمنع إدغامهما.

والأمر الرابع قولهم إن فعِلاً حينما تحذف منه عينه (وهي الواو المنقلبة ألفاً) يلتبس بمخففه من وزن فَعْل مثل سَيِّد وهَيِّن^(١). ولنا على هذا القول ملاحظتان: الأولى أن وزن سَيِّد وهَيِّن ونحوهما ليس فَعْلاً بل هو "فَيْل" لأن الياء زائدة وليست عيناً. ولو افترضنا أن الياء الموجودة هي العين (أي الواو منقلبة ياء) وأن الياء الزائدة محذوفة للتخفيف لانتفتت الدلالة على الباب أصلاً. والثانية أن فعِلاً يصبح - بعد حذف العين منه - فيلاً لا فيلاً (أو فعلاً حسب قولهم هم)، لأن الفتحة تختفي إذا جاءت بعد الفاء ياء مدية (أي كسرة طويلة) تكون حركة لها. ولا وجه للمقارنة بين فيل حيث الياء مدية وبين فيل (أو فَعْل حسب زعمهم) والياء فيها لينة. إلا أن يكونوا قد قالوا بقلب الياء المدية ياء لينة تقبل أن يسبقها الفتح^(٢)؛ أو أنهم قصدوا - لما هو معروف من خلطهم بين حروف المدّ واللين^(٣) - أن الياء المدية الساكنة ساوت الياء اللينة الساكنة، وبذلك تساوى فيل وفَيْل (فَعْل عندهم) في مطلق الحركات والسكنات والحروف. ومهما يكن من أمر فإن ذهابهم إلى أن المخفف في هذا الباب قد جاء على فَعْل هو خطأ صرفي ليس من السهل تبريره.

ولنأت إلى التعليل الثالث لديهم، وهو أن الكسرة التي تسبق الياء المدية قد استثقلت على الواو (في مثل جَوِيد) فحذفت، فاجتمعت الواو الساكنة والياء، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياءان. ولنا على هذا التعليل أيضاً ثلاثة مآخذ: أولها أن الواو في مثل هذه البيئة الصوتية لا تقلب ياء لأن الذي يلي الواو ياء مدية لا ياء لينة. وثانيها أنه لا وجود لكسرة قبل الياء المدية، كما قرناه سابقاً. وبذلك يكونون قد تكلفوا القول بحذف شيء غير موجود أصلاً لكي يحققوا شرط قلب الواو ياء. وثالثها أن الإدغام لا يتم هنا، حتى لو سلمنا جدلاً باستئصال الكسرة على الواو وحذفها، وذلك لسببين: الأول أن الياء المنقلبة

(١) نقل صراحة على لسان الفراء أن مثل سَيِّد وهَيِّن هو من وزن فَعْل. انظر تهذيب اللغة: ٣٦٠/٩، ولسان العرب: مادة (قوم).

(٢) هذا الافتراض ينسجم والرأي الذي نقله ابن يعيش عن الفراء. وقد مر ذكره.

(٣) انظر المنهج الصوتي: ١٧٠ - ١٧١.

عن الواو ستكون ساكنة فينتقي شرط الإدغام. والثاني أنه لا إدغام بين حرف مد وحرف لين كما قررناه، وبخاصة إذا كان اللين يسبق المدّ.

وهكذا نرى أن تعليقات "فَعِيل" الصوتية متهافنة ولا تقوى على الوقوف في وجه ما أثرناه من اعتراضات؛ على حين أن "فَيَعِل" مدعوم صوتياً، وتتوفر فيه البيئة المناسبة لقلب الواو ياء ومن ثم الإدغام، دون تمحك أو اعتباط أو تكلف التقديم والتأخير والحذف والإدخال، أو القول بأمور تخالف ما تقرر من حقائق في علم الأصوات.

وثمة أمر أخير يرجح كفة فَيَعِل على فَعِيل وهو المخفف في هذا الباب من مثل سَيَد ومَيّت وهَيّن؛ إذ يستقيم أن نقول إن عينه قد حذفت، وبقيت الياء الزائدة الساكنة دليلاً على أن الباب هو فَيَعِل. والعرب قد تحذف الأصلي وتبقي الزائد لفائدة^(١)، ولو قلنا إن "سَيَد" هو مخفف "سَوِيد" (وكذلك الأمر في باقي الأمثلة) لكان ينبغي أن نتكلف أمرين. القول بحذف الواو^(٢) وكسرة الياء المدية، ثم قلب الياء المدية نفسها ياء لينة لكي تسلم الفتحة قبلها، وهو قلب غير مألوف، وفيه من التحكّم ما لا يخفى أمره.

وبعد؛ فعسى أن تكون هذه الدراسة قد أفلحت في إثبات أن فَيَعِل هو الوزن المعتمد في هذا الباب كله؛ وعسى أن تكون أيضاً قد أبرزت أن الاستناد إلى نتائج علم الأصوات في البحث الصرفي يمكن أن يحسم الخلاف في قضايا ثار حولها الجدل قديماً وحديثاً.

المصادر والمراجع التي ورد ذكرها في البحث

(١) لمزيد من الأمثلة انظر "باب في غلبة الزائد للأصلي" في الخصائص: ٤٧٧/٢ - ٤٨٠.

(٢) وقد نقول - كما في التعليل الثاني - بقلبها ألفاً ثم حذفها لالتقاء الساكنين!

- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦١م.
- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٦م.
- أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، الجزءان التاسع (بتحقيق عبدالسلام هارون ومراجعة محمد علي النجار) والرابع العشر (بتحقيق يعقوب عبدالنبي ومراجعة محمد علي النجار). القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد).
- ابن جني، الخصائص (بتحقيق محمد علي النجار). بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر.
- ابن جني، المنصف (بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين). القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٤م.
- ابن جني، سر صناعة الإعراب (بتحقيق مصطفى السقا ورفاقه). القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٤م.
- ابن سيده، المخصص. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر.
- ابن عصفور، الممتع في التصريف (بتحقيق فخر الدين قباوة). بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل (بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد).

- القاهر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٥م.
- ابن منظور، لسان العرب. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- ابن يعيش، شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
- جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية (ترجمة صالح القرمادي). تونس: الجامعة التونسية، ١٩٦٦م.
- الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (بتحقيق محمد نور الحسن ورفيقه). بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.
- سيبويه، الكتاب. القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣١٧هـ.
- عبدالصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية. بيروت. مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.
- الفيومى، المصباح المنير. القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٢٨م.
- كمال محمد بشر، علم اللغة العام (القسم الثاني – الأصوات). القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣م.
- المبرد، المقتضب (بتحقيق محمد عبدالخالق عضيمة). بيروت: عالم الكتب.
- محمد حسن آل ياسين، "فَعِيلٌ أم فَعِيلٌ" في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ١١ - ١٢ (١٩٨١م).